العمل الإحصائي في مخيال المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية ببلديات سيدي بلعباس، وهران ومستغانم 2011 – 2013

يحي لعمارة محامد

أستاذمحاضر علم الاجتماع بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم

تمهيد

هذه الدراسة المسحية الاستقصائية تميل إلى توفير رؤية ثاقبة حول الواقع واستطلاع آراء المواطن وتقييم الوضعية الإحصائية ودراستها، فضلا عن الوقوف على أبعاد المعرفة الإحصائية للمجتمع من خلال التعرف على مستوياتها. على ضوء مخرجاتها يتم إعداد مخطط عمل فعال. إنها لا تدعي التعميم ولا الشمولية، لأن هذا المنحنى قد لا تعبر وتترجم تعددية الحالات المصادفة على صعيد مختلف بلديات الوطن ومختلف الأسلاك الإدارية، لأن هناك حالات وأوضاع تتسم أحيانا بالخصوصية والتعقد والتباين. ومع ذلك، من الثابت أن الحالات الواردة في هذا المقال، بالرغم من كونها سجلت سنة 2011 و2013، وشملت عينة فقط من مواطني مستغانم ووهران وسيدي بلعباس، يمكن معاينتها على الصعيد الوطني، خصوصا ما يتعلق بتمثلات المواطنين لواقع مصلحة الحالة المدنية، ولصيرورة وضعها القانوني وأحوالهم الشخصية، ومدى وعيهم الإحصائي ولدورهم في البحث والتنمية.

الإجراءات المنهجية

إن الدراسة النظرية والعمل الميداني يكملان بعضهما البعض، حيث لا يقل الجانب الميداني أهمية عن الجانب النظري في تدعيم الخلفية النظرية. وعليه سنحاول في هذا المقال تحقيق نوع من الانتقال الفعلي من عالم التجريد إلى عالم الواقع، وفي هذا الشأن يقول مواستي تونج :"من لم يقدم بالتحقيق الميداني فليس له الحق في الكلام" ويؤكد ذلك فيتروفيوس قائلا:" من كان نظريا وعلميا معا فإنه يكون قد تسلح بسلاح مزدوج، فهو لا يقف عند حد الإجادة في التخطيط ولكنه أيضا يستطيع أن يجيد التنفيذ".[1] وهنا تتجلى أهمية تلازم الجانب الامبريقي والإرث النظري في البحوث السوسيوديموغرافية، باستثمار القاعدة المنهجية لهذا العلم والوصول إلى النتائج المرجوة من خلال استنطاق المادة الخام المتمثلة في إجابات أفراد العينة، وذلك بعد سلسلة من الإجراءات التنظيمية والمنهجية بما يهيئ هذه المادة لمرحلة التفسير والتحليل، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الإطار.

يمثل هذا المقال جزء بسيط من حصيلة لبحث ميداني من أجل الحصول على دكتوراه علوم في الديموغرافيا[2]، شمل عينة قصدية من خمس مائة وستون (560) مواطن من كلا الجنسين في ثلاثة بلديات: وهران، سيدي بلعباس ومستغانم. أهم المدن الغربية وأكبرها من حيث حجم السكان والمساحة والكثافة وعدد المرافق الصحية، ومن ثمة فهي تستقطب أعدادا كبيرة من الجمهور، باختلاف جنسياتهم وأعمارهم وانتمائهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي، وبالتالي تتباين معارفهم ومواقفهم واتجاهاتهم، وهم بذلك يمثلون نقطة مدخل هامة لدراسة واقع الحالة المدنية. ناهيك على أن سيدي بلعباس تعتبر مسقط رأسي ومكان إقامتي، وهران مكان مزاولتي لدراساتي العليا ومكان عملي السابق ضمن أطر الملحق الجهوي للديوان الوطني للإحصائيات، في حين أن مستغانم مكان عملي الحالي.

بغية جمع المعطيات والبيانات والحقائق المرتبطة بموضوعنا من أرض الواقع استعنا بتقنية استبيان المقابلة، باعتبارها الأداة المناسبة لأغراض بحثنا هذا. اعتمدنا في تنظيمنا وتحليلنا لنتائج استمارة البحث الميداني على برنامج إحصائي جاهز يعد من أهم البرامج المستخدمة في تحليل الأبحاث الميدانية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية يطلق عليه اسم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS [3]

تنظيم ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

متن البحث تضمن عرضا ومناقشتا وتحليلا لجميع نتائج الدراسة الميدانية، والتي سمحت لنا بالوقوف عند الوضع الحالي للنظام الإحصائي الجزائري، الوجه الخفي لمصلحة الحالة المدنية (بوابة البحث العلمي، التخطيط والتنمية). ولا بأس أن نعرج عليها بنوع من التفصيل:

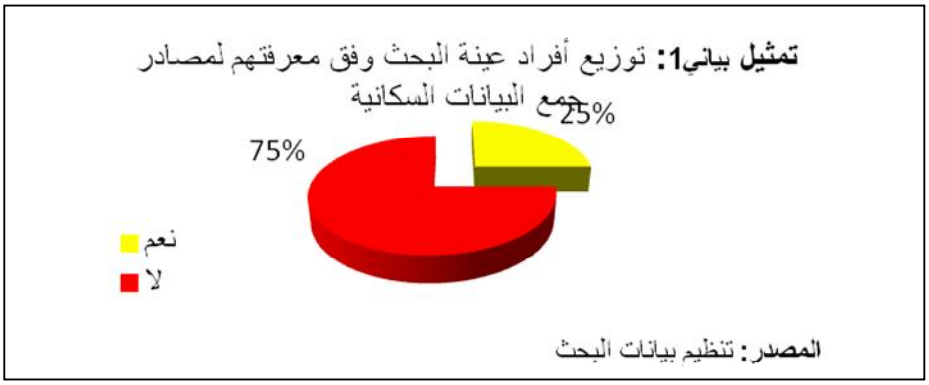

أكدت نسبة 75% من المبحوثين عن عدم معرفتهم لمصادر جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالسكان والذي يسهر على تنظيمها الديوان الوطني للإحصائيات. هذا ما يجعل مجتمعنا جاهلا إحصائيا ويعكس الجهود الضئيلة للدولة الجزائرية في مجال محو الأمية الإحصائية المتفشية في المجتمع. ذلك أن الدولة عبر تجاربها السابقة، انشغلت بما هو آني مع قلة الاكتراث بوظائف التخطيط الاستراتيجي في شتى المجالات والتي تستمد قاعدتها من لب النشاط الإحصائي للمنظومة الإحصائية. أما النسبة الضعيفة المتبقية (25%) وبتكرار 140 مبحوث، فقد أقرت بمعرفتها لمصدرين فقط أولهما الإحصاء العام للسكان والسكن بنسبة 100.0% وثانيهما المسحات بالعينة بنسبة 2.9% من مجموع الإجابات كما هو مبين في الجدول الموالي. في حين الحالة المدنية أو بالأحرى نظام تسجيل إحصاءاتها غير معروفة بتاتا. ناهيك عن المصادر الثانوية كمصالح البيانات الإحصائية الخاصة بكل مديرية أو إدارة مركزية أو مؤسسة حكومية أو هيئات إحصائية عمومية كانت أو خاصة ومساهمتها كل حسب مجال نشاطها، في تنفيذ البرنامج الوطني للأعمال الإحصائية، كما يمكن أن تقوم بأي شغل يتلاءم واختصاصاتها أو غرضها الاجتماعي شريطة أن تكون تحت مسؤوليتها وعلى حسابها الخاص.

جدول 1: توزيع المبحوثين حسب الإدلاء بالمصادر الرئيسية لجمع البيانات الإحصائية السكانية التي يعرفونها

مصادر جمع البيانات السكانية المعروفة	التكرارات المطلقة	النسب المئوية للإجابات الكلية	النسب المئوية لكل حالة
الإحصاء العام للسكان والسكن	140	97.2	100.0
المسحات بالعينة	4	2.8	2.9
مجموع	144	100.0	102.9

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني

الديوان الوطني للإحصائيات ليس الجهة الوحيدة المنتجة للبيانات، فهناك العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لها نفس الوظيفة، فضلا عن اختلاف البرمجيات المستخدمة في التعامل وتحليل وعرض البيانات والمعلومات الإحصائية، هذا ما يجعل الرقم الإحصائي غير موحد وغير منسجم ومختلف ومتضارب مما يجعله يعاني من محدودية ثقة المستخدم في موثوقيته وسلامته ومصداقيته. لذلك لا بد من أن يكون إنتاج ونشر البيانات الإحصائية بإشراف الديوان لسد الطريق أمام الانتقادات وتوجيه التهم وإلقاء اللوم وضمان توفرها في الوقت الملائم وتوثيقها، ولإزالة التعددية في الجهود الإحصائية المبذولة وتبعثرها، فضلا عن ضرورة التنسيق مع الأطراف المعنية لتنفيذ الأعمال الإحصائية الخاصة بها.

ج**دول 2**: توزيع المبحوثين حسب معرفتهم بتسجيل إحصائيات الحدث الديموغرافي في مصلحة الحالة المدنية على استمارات إحصائية خاصة بالديوان الوطني للإحصائيات

معرفة تسجيل إحصائيات الحدث الديموغرافي	التكرارات المطلقة	%
نعم	0	0
لا	560	100
مجموع	560	100

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني الجدول أعلاه،

يبين أن جل المبحوثين دون استثناء ليس لديهم فكرة عن الدور الإحصائي الذي تلعبه المصلحة في حياة الفرد، ليس لديهم علم بوجود استمارات إحصائية خاصة بالديوان مخصصة لتسجيل

إحصائيات الحالة المدنية أثناء التصريح عن الحدث الديموغرافي أمام المصرح.

هذا الاستنتاج، جاء نتيجة إلى عدم قيام العون المكلف بهذه المهمة الهامة، بل يعمد إلى ملء الاستمارات الإحصائية من خلال تصفح سجلات الحالة المدنية في وقت لاحق في غياب المصرح وأمام أعين المسئولين الذين يوافقون على ذلك بتسترهم هذا. مما يفرز كذلك نقص في المعلومات الإحصائية التي تفتقر إليها السجلات الإدارية. والشيء الذي يثبت ذلك هي نسبة المبحوثين (48.4%) الذين صرحوا عن حدوث حدث ديموغرافي في مصلحة الحالة المدنية ولم يتلقوا أي سؤال ذات طابع إحصائي[4] ولم يستطيعوا في نفس الوقت أن يذكروا أمثلة من هذه الأسئلة الإحصائية التي كان يمكن أن يطلبها منهم العون البلدي. [5]

تمثيل بياني2: توزيع المبحوثين حسب معرفتهم لأهمية تسجيل إحصائيات الحدث الديموغرافي في مصلحة الحالة المدنية

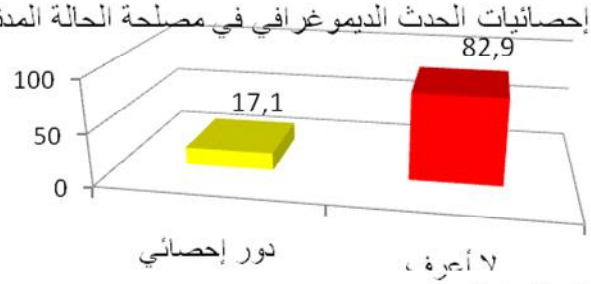

المصدر: تنظيم بيانات البحث الميداني

حسب معطيات التمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن أغلبية المبحوثين بنسبة 83% ليس لديهم أدنى فكرة عن أهمية تسجيل إحصائيات الحدث الديموغرافي في مصلحة الحالة المدنية، وهذا راجع للجهل الإحصائي المتفشي في المجتمع وضعف الوعي والمعرفة الإحصائية من جهة ومن جهة أخرى إلى الدور المتدني الذي تلعبه الدولة في هذا المجال، نقص التحفيز وقصور في الطموح والولوج إلى أرقى المستويات. وقد يكون السبب مرده إلى وجود فتور في العلاقة وضعف الاتصال بين كافة مستخدمي البيانات لا سيما الباحثين والمسؤولين والمشتغلين في أجهزة التخطيط وراسمي السياسات التنموية وصانعي القرارات وبين الأجهزة الإحصائية كمنتجي للأرقام وللمؤشرات الإحصائية وبين المواطن الحلقة الأساسية في النشاط الإحصائي ومصدر هذه البيانات...

إجابات المبحوثين تعكس محدودية الرصيد المعرفي للمواطن في هذا الجانب. مسألة لها بالغ الأهمية في البحوث والدراسات العلمية وفي تنمية البلاد وبناء مختلف السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية وفي باقي القطاعات الأخرى، ورغم ذلك فلم تستشعر الدولة والوزارات الوصية والمعنية والفاعلين بأهميتها لحد كتابة هذه الأسطر. أما بقية المبحوثين فقد كانت إجاباتهم تارة غامضة وغير مفهومة وتارة أخرى غير دقيقة.

في هذا الإطار الجدول أسفله، أظهر موافقة الأغلبية الساحقة للمبحوثين بنسبة 50% بشكل شديدة و47.5% عن موافقتهم بشكل معتدل على أهمية زرع الوعي والثقافة الإحصائية لدى المواطن من أجل الخروج بقرارات سليمة تخدم تنمية البلاد وتعود بالمنفعة عليهم سواء كان ذلك على المدى القصير أو على المدى المتوسط أو على المدى البعيد.

جدول 3: توزيع المبحوثين حسب رأيهم في المقولة "**كلما كان هناك وعي وثقافة إحصائية لدى المواطن كلما كانت هناك قرارات سليمة للتنمية**"

رأي المبحوثين حول المقولة	التكرارات المطلقة	%
أوافق بشدة	280	50,0
أوافق	266	47,5
محايد	9	1,6
لا أوافق	0	0
لا أوافق بشدة	5	0,9
مجموع	560	100.0

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني

جدول 4: توزيع المبحوثين حسب رأيهم حول المقولة "**هل ينبغي على الموظف أن يطرح الأسئلة الإحصائية على المواطن ويملأ بذلك الاستمارات الإحصائية**"

رأي المبحوثين حول المقولة	التكرارات المطلقة	%
نعم	555	99,1
لا	5	0,9
مجموع	560	100.0

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني

الأغلبية الساحقة من المبحوثين والممثلة بنسبة 99% موافقين على أن يتم طرح الأسئلة الإحصائية على المواطن وملء بذلك الاستمارات الإحصائية، الدور الذي لا بد أن يلعبه العون البلدي على أحسن وجه ويتقبله المواطن بوجه حسن وروح مواطنة عالية. وبإمعان النظر في نتائج الجدول أسفله، نجد أن مستوى الموافقة لـ296 مبحوث بنسبة 52.9% و259 مبحوث بنسبة 46.3% على قبول الإدلاء بالبيانات الإحصائية لطالبيها هو 1 (موافق بشدة) و2 (موافق بشكل معتدل) على الترتيب.

لقد جاءت إجابات المبحوثين متوافقة مع الإجابات السالفة الذكر ومؤيدة للنتائج السابقة ولمضمون السؤال الموالي، حيث أدلوا بعزيمة وبنية قوية وباستعداد ايجابي لتلبية احتياجات طالبي المعلومة الإحصائية لا سيما موظفي الحالة المدنية، وتعاونهم وتجاوبهم معهم، وذلك من أجل بناء صورة عن الذات ليست في انفصال عن القيم والمعايير الاجتماعية والأخلاقية ومن ثمة كسب تأييدهم وتعزيز روح وحس مواطنتهم وسلوكهم المدني اتجاه القضايا السكانية والمساهمة بشكل فعال في تطوير المجتمع وتنميته. وهذا ما يُترجم بصورة واضحة روح المواطنة والمسؤولية التي يتمتع بها الشعب الجزائري والذي لا يطمح إلا لتنويره وتوعيته وزيادة رصيده المعرفي وإشراكه في اتخاذ القرار من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالنشاطات الإحصائية وتجسيد النتائج ميدانيا والتي سوف يكون لها الأثر الكبير في التخفيف من التحيز الناشئ عن عدم التجاوب في المسوح والتعدادات وعدم الاستجابة لهم.

جدول 5: توزيع المبحوثين حسب رأيهم حول المقولة "**هل من واجب الشخص توفير المعلومات الإحصائية لطالبيها**"

رأي المبحوثين حول المقولة	التكرارات المطلقة	%
أوافق بشدة	296	52,9
أوافق	259	46,3
محايد	5	0,9
لا أوافق	0	0
لا أوافق بشدة	0	0
مجموع	560	100.0

جدول 8: توزيع أفراد عينة البحث حسب ذكرهم للميزات التي يجب أن تتسم بها المعلومات الإحصائية المصرح عنها من طرف المواطن

خصائص البيانات المصرح عنها	التكرارات المطلقة	النسب المئوية للإجابات الكلية	النسب المئوية لكل حالة
الصدق والصحة	419	41.7	74.8
الدقة	327	32.5	58.4
الوضوح	232	23.1	41.4
الشمولية/الإتمام/الاكتمال	27	2.7	4.8
مجموع	1005	100.0	179.5

المصدر: تحليل بيانات البحث الميداني

تعددت إجابات المبحوثين حول السؤال المتعدد الاقتراحات، المتعلق بالمميزات التي لا بد أن تتصف بها البيانات الإحصائية، المصرح عنها من طرف المواطن، سواء أثناء التصريح عن أي حادثة ديموغرافية في مصلحة الحالة المدنية أو خلال تنفيذ الإحصاء العام للسكان والسكن أو أثناء تنفيذ المسحات بالعينة وسبر الآراء. وذلك من أجل الحصول على قاعدة إحصائية ذات جودة عالية ونوعية جيدة ونتائج لا غبار عليها، سليمة وذات معنى لا تقبل التشكيك والانتقاد. حيث تصدرت الصدق والصحة أي الخلو من الأكاذيب قائمة الصفات بنسبة (75%) وتكرار مطلق يقدر بـ419 شخص من حجم أفراد العينة (560). تليها ميزة الدقة أي الخلو من الأخطاء (58%)، فميزة الوضوح والتي تمثل مقدار خلو المعلومات من الغموض والإبهام (41%) كما جاءت ميزة الشمولية والإتمام والاكتمال بمعنى الإدلاء بكافة المعلومات دون نقصان أو نسيان أي معلومة بنسبة (5%) في مؤخرة الإجابات.

في سياق ذي صلة، لابد أن ننبه إلى سرية هذه المعلومات الفردية المصرح عنها والواردة في الاستمارات، فهي لن تكشف أو تنشر أو تستعمل لأغراض الرقابة الاقتصادية والمالية خصوصا الجبائية أو القمع الاقتصادي أو المنافسة التجارية. كما تستبعد كذلك من الانتفاع بهذه المعلومات الهيئات القضائية، لا سيما في إطار التحقيقات أو لغرض الإدلاء بالشهادات وذلك كما حددها القانون.(6)

يطرح هذا الواقع حقيقة في غاية الأهمية إذا تجسدت على أرض الواقع هذه المميزات المعترف بها دوليا، فمن خلالها وكنقطة بداية سليمة وصحيحة في عملية جمع البيانات سوف نتحصل على نتائج ومؤشرات مناسبة لتوجيه المسار بشكل ثابت وموثوق، وتساهم في تحقيق الريادية والتمييز والفعالية. تعتبر هذه الصفات المطلوب تحقيقها، نداء استغاثة أو بالأحرى صرخة قوية يطلقها الباحث، داعيا فيها إلى إنصاف جانب بمثابة العمود الفقري لتنمية المجتمع، والركيزة الأساسية لتنمية اقتصادية واجتماعية.

لقد كشفت الدراسة عن استخلاص عام مؤداه أن هناك آثارا واضحة وملموسة تعرضت لها الثقافة والوعي في المجتمع الجزائري، وذلك نتيجة للعديد من العوامل الذاتية والشخصية والإدارية والسياسية التي عرفها المجتمع لحد الساعة، حيث كان لها أعمق الأثر على ثقافته ووعيه وعقلياته وذهنياته في شتى المجالات وفي علاقاته مع السلطة ومؤسساتها الإدارية لا سيما مصلحة الحالة المدنية، وهي عبارة عن عوامل متفاعلة ومتبادلة التأثير فيما بينها ومع بقية العوامل الأخرى التي لم يتم التطرق إليها.

وفي تقديرنا بالنسبة إلى مظاهر إحجام وعزوف الفرد الدخول في المجالات الإحصائية على غرار إحصائيات الحالة المدنية، قد يرجع إلى عدة عوامل أساسية نذكر من ضمنها على سبيل المثال وليس الحصر:

1. قصور في الكادر البشري من حيث الكم والكيف حيث لا توجد تغطية لفروع المصلحة على مستوى البلديات، بالإضافة إلى تدني مستوى الكادر الحالي في التعامل مع البرامج التطبيقية للعمل الآلي الذي تطمح المصلحة إلى تعميم استخدامه.

2. ضعف الإطارين التشريعي والتنظيمي لا سيما الإحصائي، سواء على مستوى الديوان أو على مستوى البلديات.

3. نقص الحس المدني وانعدام الوعي والثقافة الإحصائية لدى المواطن وعدم معرفة الفائدة من وراء أداء هذا الواجب وعدم إيمانهم بضرورة التسجيل الإحصائي ولا بإلزامية احترام النصوص القانونية المتعلقة بالجانب الإحصائي للحالة المدنية، هي أهم العوامل التي تأثر سلبا على سير هذا النظام. ومن ثمة فالأمية الإحصائية المتفشية في المجتمع الجزائري ما زالت إلى اليوم سائدة ومسيطرة على بعض العقليات والذهنيات والسلوكيات والاتجاهات، حيث ما زالت تشكل عقبة أمام تطور الفرد وتقدمه. فإن نحن أبينا على الفرد حقوقه وحريته ومشاركته في النشاط الإحصائي، فإننا نكون قد اكتفينا بنصف العمل وبالتالي نصف التقدم. ونحن لا نفهم كيف تصرف الدولة أموالا طائلة على العمل الإحصائي دون أن تُعلم وتُطلع الفرد بهذا النشاط وأين تذهب أمواله.

4. عدم قدرة نظامنا التعليمي وبخاصة الطور الجامعي منه باعتباره قمة المؤسسات التعليمية على إكساب الطلبة والطالبات المزيد من الوعي الإحصائي، ومن ثمة عدم قدرته على تغيير الذهنيات والسلوكيات إزاء البحوث الميدانية التي مازال ينظر إليها نظرة دونية بسيطة، وهذا ما يعرقل تفعيل دور الطالب بصفة خاصة ودور الفرد بصفة عامة في المشاركة في العمل الإحصائي وبالتالي في صنع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتعزيز مكانته في المجتمع. فضلا عن الانفصال بين الجانب النظري والجاني التطبيقي، مما يأتي في نهاية الأمر بمفهومات فارغة المضمون، ومن ثمة تنعكس على التنشئة والوعي الفكري والثقافي والإحصائي.

5. قصور في تأدية وسائلنا الإعلامية على اختلافها، لدورها الدعائي والتثقيفي والإعلامي والمعرفي في مجال الإحصاء والإحصائيات. ومن يمتلك أدواتها ويحسن إدارتها وتوجيهها يستطيع الظفر بمكاسب عديدة ومتنوعة لا حصر لها.

6. نقص إرادة وطموح ونية المسئولين والسلطات المعنية وقصر نضرهم، وعدم الاهتمام بالإحصائيات وتجاهلها وعدم وعيهم بعد من الفائدة من وراء وجود قاعدة بيانات دقيقة ودورية. ومن ثمة اعتبار أن الإحصائيات لا قيمة لها، ويؤدي ذلك إلى تقليل الموظف والمواطن على حدا سواء من نظرتهما للإحصاءات ودورها ومن ثمة من أهدافهما وطموحاتهما وفقدان الدافعية نحو المشاركة الفعالة لنجاح النشاط الإحصائي، ما أدخل النظام الإحصائي في الجزائر في متاهات كثيرة وتشنجات أكثر.

7. الاستمارات الإحصائية الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات، والموضوعة على مستوى مصالح الحالة المدنية لتسجيل البيانات الإحصائية الخاصة بالحوادث الديموغرافية الأربعة (الولادات، الوفيات، المواليد الميتة والزيجات) ما زالت تملء بطريقة بدائية وتقليدية رغم رقمنة نظام الحالة المدنية ووجود برنامج معلوماتي، إلا أنه غير ملائم للنظام الإحصائي، وإذا ما كيف حسب متطلبات الديوان وكافة المستخدمين لسوف يساهم بشكل إيجابي وسريع ودقيق في عملية التزويد بهذه المعلومات. هذا لأكبر دليل على عدم وجود اتساق وعلاقة بين مصالح الدولة ونقصد هنا بين الديوان ووزارة الداخلية والجماعات المحلية وانفراد هذا الأخير بمهمة إصلاح الإصلاحات دون مشاركة كافة الفاعلين، بما أن المسألة الإحصائية بقيت معلقة وبعيدة عن التحديث والعصرنة.

التوصيات والمقترحات

اليوم، يوجد الكثير مما يجب القيام به من طرف المواطن، ومن أجله، ولا نؤكد على هذا بما فيه الكفاية. بموازاة الجهل والأمية التي تمس الجميع، يجب إضافة اللاوعي بحالتهم التي تتفاقم يوما عن يوم. وبالتالي يتعلق الأمر، بصفة استعجالية وملحة، أن نجعل هذا النظام، الذي يمثل الركيزة الأساسية للمجتمع، تحت المجهر، ومن أجل ذلك كله، حددت المعالجات المقترحة بالمجالات الرئيسية التالية على سبيل المثال وليس الحصر:

1. تنظيم أبواب مفتوحة لصالح المواطنين ولقاءات جوارية بين الفينة والأخرى، من أجل فتح مجال الحوار ومحو الأمية الإدارية ولا سيما الإحصائية، مركزين على وضع البوستارات والكاريكاتير والملصقات والمناشير والنصوص القانونية والتعليمات التنظيمية المسيرة لهذا النظام مع الحرص على تبيان أهمية تسجيل الحدث الديموغرافي وإحصائياته في مصلحة الحالة المدنية. وفي نفس الوقت خلق خلايا الإصغاء مستقلين كل الاستقلال من السلطة، فضلا عن عقد الندوات وإقامة المحاضرات، وذلك بوضع استراتيجية علاقات عامة واتصالات مع كافة الجهات المعنية سواء الديوان الوطني للإحصائيات أو الإدارات المحلية أو مصالح القضاء أو المجتمع المدني أو مديرية الاستشراف ومتابعة الميزانية، أو مديرية الصحة والسكان أو وسائل الإعلام المختلفة، دون نسيان المجتمع التعليمي...الخ. من أجل تصحيح المفاهيم والفلسفات الخاطئة في أذهان المواطن، وتوجيهه توجيه صحيح وسليم وبكل شفافية لتوسيع مداركه حول مفاهيم نظام الحالة المدنية وتعاليمه ورفع مستوى الوعي الإحصائي فضلا إلى تعزيز الاستخدام العام للمعلومات الإحصائية ومن ثمة إتاحة الفرصة للمواطن لمراقبة التنمية البشرية، وكسب تأييده وحسه الوطني وتعزيز سلوكه الايجابي اتجاه القضايا السكانية والمساهمة في اتخاذ قرارات صائبة لتنمية المجتمع تنمية مستدامة وراشدة.

2. لا بد من تعزيز دور مختلفة وسائل الإعلام (المرئية، السمعية والمكتوبة أو المقروءة) في التعامل مع البيانات الإحصائية، بهدف تطوير علاقة التعاون والمشاركة معهم، نظرا للدور المهم الذي يمكن أن يقدمه الإعلام، في مجال الشراكة الإستراتيجية بين الإحصاء والإعلام باعتبارهما أساس عملية إنتاج المعلومات ونشرها للجمهور، وكذلك للدور الذي يقوم به كجسر بين الأرقام الإحصائية وبين جمهور المستخدمين، كون العمل الإعلامي أحد العناصر المكونة للعملية الإحصائية، فهو الشريان الحيوي لتدفق المعلومات من مؤسسات الإنتاج إلى المستخدمين، وهذا ينسجم تماما وأهداف المنظومة الإحصائية الوطنية في توسيع مجالات استخدامات الإحصاءات، وتنويع وسائل وصولها إلى جمهور عريض على اختلاف ثقافاتهم واهتماماتهم، بالجودة والدقة والوقتية التي تتفق عليها التوصيات والمعايير الإحصائية العلمية الدولية.

3. اعتماد تقنية المعلومات باستخدام الإدارة الالكترونية من أجل مصلحة مدنية رقمية قادرة على مواكبة الحاضر ومتطلباته سواء من الناحية الإدارية أو من الناحية الإحصائية. حيث كما هو معلوم النظام الإحصائي للحالة المدنية في الجزائر مبني على السجلات الإدارية ويمكن وضع هذه السجلات بواسطة التجهيز الالكتروني للبيانات من خلال برامج إحصائية في خدمة النظام الإحصائي، حيث يمكن من خلال مفاتيح مختلفة ربطها بهدف تكوين معلومات إحصائية عن الأفراد.

4. إن مستقبل إحصائيات الحالة المدنية يتهيأ منذ الآن عن طريق سياسة متعددة الأبعاد ومتناسقة. ستسمح غدا قرارات اليوم سواء فردية كانت أو جماعية بتحقيق بيانات إحصائية لا غبار عنها، ذات نوعية وجودة عالية تعمل كمحرك نمو للبلاد وليس معيقه. وعليه وكنقطة بداية لذلك من واجب كل شخص فينا أن يوفر البيانات والمعلومات الإحصائية الصحيحة والدقيقة والتامة لطالبيها ليثبت دوره في المشاركة في الشؤون العامة للدولة وبناء مختلف السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...الخ، ولكسب تأييده وتعزيز سلوكه المدني اتجاه القضايا الخاصة بالسكان والمساهمة في البحث العلمي.

5. ويجب الإشارة إلى أن مجمل توصيات هذا البحث لا يمكن أن تحقق جدواها، في ظل الاستصغار لدور إحصائيات الحالة المدنية. لذلك فإن إعطاء الأهمية الحقيقية للنظام الإحصائي، لا يحدد في إطار قضية قانونية لتنظيم الإدارة فقط وتحديثها بل هو أعمق من ذلك، فهو قبل كل شيء ثقافة رقمية لا بد أن تكون موجودة لدى الجميع، التي تبدوا غائبة حاليا في انتظار إحياء وعي إحصائي لا يمكن للقانون وحده التكفل بإيجاده. من مبدأ إذا كان الارتقاء بالإحصاء والإحصاءات يساعد في الارتقاء بالمجتمعات، فإن العكس صحيح أيضا، حيث يؤدي رقي المجتمعات إلى الارتقاء بالإحصاء والإحصاءات. ومن ثمة ممارسة مواطنة سليمة وحكم رشيد وتنمية سوية.

خلاصة

شهدت قضية نظام الحالة المدنية الإداري، حركية غير معتادة وأخذت حيزا هاما في النقاشات التي عرفها الساحة الوطنية. إلا أن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن الواقع الإحصائي للحالة المدنية لا زال بعيدا عن مستوى التطلعات محتلا بذلك المرتبة الأخيرة، إن لم يؤخروها إلى أجل غير مسمى. وبصوت عال نؤكد اليوم أنه "لا نظام إداري بدون نظام إحصائي، ودون اعتراف بالدور الذي تلعبه الإحصائيات في تنمية المجتمع والبلاد". مما يجعلنا نتسائل في نفس الوقت وباستغراب لما هذا الحيف تجاه الإحصائيات، أليست ركيزة المجتمعات المتقدمة؟.

الهوامش:

1. دونالد، ج موريس وألن، م شمولو. (2005)."التوجيه التربوي في المدارس الحديثة :المفهوم، أسس التنظيم والإدارة لمواجهة حاجيات التلاميذ". تر: لجنة التعريب والترجمة، ط1. غزة: دار الكتاب الجامعي، ص. 25
2. يحي لعمارة محامد، "الحالة المدنية في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من بلديات الوطن"، رسالة دكتوراه، غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا، قسم الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2014-2015، الجزائر.
3. كلمة مختصرة من الجملة Statistical Package for Social Sciences ظهرت أول نسخة من برنامج SPSS عام 1983 حيث توالت عدة إصدارات الواحدة تلوى الأخرى أكثر استيعاب للمتغيرات والحالات مع بعض التعديلات والتغييرات والتسهيلات أحدثها تلك التي تعمل تحت نظام ويندوز Windows
4. يحي لعمارة محامد، "الحالة المدنية في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من بلديات الوطن"، دكتوراه علوم في الديمغرافيا، قسم الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2014-2015. ، جدول 80، ملحق.
5. المرجع نفسه، جدول 81، ملحق.
6. قانون الحالة المدنية 70-20 المؤرخ بتاريخ 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق ليوم 19. 02. 1970 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 21 المؤرخة في 27-02-1970)